



أكد ضمن المشروع الذي يشتمل على سلسلة ندوات تنظمها وزارة الإعلام أن منع الكتب يجب أن يكون في الحد الأدنى وللمخالفات الصارخة فقط

الحسيني للمشاركين في «رخصة الرقيب»: سلسلة «هاري بوتر»

أكثر الكتب مبيعا في العالم تتمحور حول السحر والشعوذة فهل نمنعها؟!

جهود وزارة الإعلام والوزير الجبري



قال الزميل الحسيني خلال الندوة: كان يمكن لوزارة الإعلام أن تقول نحن نطابق القانون وانتهى والحل بمجلس الأمة وتغلق أبوابها أمام المعارضين للرقابة المسبقة بحجة أن مجلس الأمة هو المسؤول عن التشريعات وتعديلها، وإنما بادرت إلى تحمل

الندوات والحوارات من باب حرصها على عدم خروج صورة غير منصفة عن الكويت على الصعيد العالمي، وهذا أمر تستحق الوزارة والوزير محمد الجبري التحية عليه.

مشروع رخصة الرقيب خلال الفترة من 22 أكتوبر 2018 حتى 21 نوفمبر 2018

التاريخ	عنوان الورقة والمحور	اسم المحاضر
10/24-22	مهارات القراءة الصحيحة	دجمال الملا - خير عبد القادر
10/22	التأويل وتفكيك الخطاب	دحسن المطوع - كاتب
10/23	التصوير، نواحيها وأشكالها	محمد العبدالجبار - كاتب بجريدة الراي
10/24	أصول صناعة الكتاب	كامل العبدالجبار - مدير عام المكتبة الوطنية
10/31-29	البلاغة والتذوق	دمشقر الموسى - أستاذ البلاغة في جامعة الكويت
10/29	دور النشر والمكتبات	دناصر الشمري - مدير مكتبة أفاق
10/30	الشعر.. بحور وقوافي	دعبدالسميع الأحمد - نكتور في اللغة العربية وأدبها
10/31	الصحافة قبل الرقابة.. وبعدها	أحمد الحسيني - مدير تحرير جريدة «الأنباء»
11/5	القانون المرئي وحرية التعبير	باسم زيمان - فنان، حسن الآلاف - مصور فوتوغرافي
11/7-5	الرؤية النقدية	دعلي العنزي - عميد المعهد العالي للعلوم المسرحية
11/6	الرقابة الذاتية للطفل	منال العواد - كاتبة روايات أطفال
11/7	انماط الشخصية وفهم النفسانيات	عبدالوهاب الرومي - مسؤول موارد بشرية
11/14-12	الرقابة على الكتب بين الدستور والقانون	أحمد المشعل، مصطفى حساب - إدارة الرقابة على الكتب
11/12	كيفية عمل إدارة المطبوعات	بمنة العيسى - كاتبة
11/13	القراءة السليمة	منال البغدادي - خبيرة للملكة الفكرية
11/14	المنفعة الفكرية	جمال الناصر الله - رئيس مجلس إدارة جمعية العلاقات العامة الكويتية
11/19	الاتصال بالجامع	سعد المنصور - صاحب مكتبة ذات السلاسل
11/19	المكتبة في المجتمع المدني	طلال الرميضي، حسن الراوي - رابطه الأدبية الكويتيين
11/20	المحاذير القانونية في الكتابة الأدبية	إبراهيم الخالدي - شاعر وباحث
11/20	حرية الشاعر بالألفاظ والمعاني	الحفل الختامي



مستشار وزير الإعلام عبدالعزيز الجناحي وعبدالرحمن الجاسر مع الزميل محمد بسام الحسيني (قاسم باشا)

دارين العلي

أكد مدير تحرير «الأنباء» الزميل محمد بسام الحسيني أنه من الجيد الانتقال من الرقابة المسبقة على الكتب إلى الاكتفاء بالرقابة اللاحقة عليها على غرار ما حصل مع الصحافة الكويتية منذ 1992. كلام الحسيني جاء خلال الندوة التي قدمها في مشروع «رخصة الرقيب» الذي تنظمه وزارة الإعلام، تحت عنوان «الصحافة قبل الرقابة وبعدها»، على مسرح المكتبة الوطنية، بحضور مستشار وزير الإعلام عبدالعزيز الجناحي وعدد كبير من الرقباء العاملين في الوزارة والكتاب والمهتمين بالنشر.

مهنة أو مهمة

افتتح الحسيني كلامه بالتعليق على مصطلح «رخصة الرقيب» التي توحى بأن الرقابة مهنة والهدف ترسيخها، لافتا إلى أنها ليست كذلك بالفعل وإنما هي أقرب إلى «المهمة» المطلوبة من الوزارة تطبيق للقانون الحالي وستنتهي بانتهاء مبرراتها، ولكن إلى أن يحصل ذلك ويصدر قانون جديد يجب البحث عن صيغة لتأدية هذه المهمة بأعلى درجة من الكفاءة وبأقل الأضرار الجانبية الممكنة بما يضمن حرية التعبير التي كفلها الدستور الكويتي.

رقابة الكويت على الكتب في «نيويورك تايمز»

وقال: يجب ألا تتم «شيطنة» الرقابة ولكن في الوقت نفسه يجب أن يدرك الرقيب أين تقيد الرقابة ومتى تكون مضرة، منحنيا عن حادثة حصلت معه شخصيا الشهر الماضي أثناء تواجد في جمهورية النيجال، حيث لفت نظره في أحد الماهي صحيفة «نيويورك تايمز»، وقد أفردت في صفحتها تقريرا كبيرا حول منع الكتب والرقابة عليها في الكويت وهي صحيفة من الأكثر انتشارا في العالم وتصل مواضعها إلى عدد كبير جدا من القراء بنسختها الورقية والإلكترونية. وقرأ الحسيني للرقباء بعض المقاطع الواردة في تقرير الصحيفة تحت عنوان «من أوروبول إلى حورية البحر الصغيرة الكويتي تزيد حظر الكتب، وتضمن التقرير تصريحات على لسان مجموعة من الكتاب الكويتيين الذين منعت كتبهم ومنهم بنينة العيسى وأروى الوقيان اللتان تحدثتا عن تجربتهما في منع أعمالهما والأسباب التي دفعت إلى منعهما.

وقال إن هذا المقال شكل لديه ردة فعل كونه غير منصف لصورة الكويت التي تتمتع بأعلى نسبة من حرية التعبير بين دول المنطقة، مؤكدا أنه لم ينقل المقال لأنه راض عنه وإنما لأن هناك واقعا يجب التنبه له، فلا يمكن لهذا البلد أن يبدو بهذه الصورة لأن ذلك غير عادل، وبالتالي يجب وضع حل لهذه المشكلة عبر إدراك الرقباء بأن واجبهم لا يقتصر على تطبيق القانون في العلاقة مع المؤلف وإنما أيضا تقع على عاتقهم مسؤولية صورة البلد في الخارج. ولفت إلى أن صورة الكويت في العالم اليوم هي صورة الإنسانية والعمل الخيري والديمقراطية، إلا أن استمرار هذا النوع من المقالات وخصوصا الصادرة في صحف ذات انتشار وتأثير كبير على

غير مبررة.

الرقابة والدراما

وتطرق إلى موضوع الرقابة على الدراما، لافتا إلى أن الدراما مرتبطة أيضا بالثقافة وبفكرة الصراع ما بين الخير والشر وذلك منذ نشوء هذا الفن، لافتا إلى أن الشر عادة ما يظهر على صورة رذيلة أو سحر أو قتل أو فتنة أو طائفية أو موبقات، أو كل ما يسيء للفرد والمجتمع، وبالتالي أفضاء الرقابة لابد من فهم المبرر والهدف النهائي المتجسد بنقل الواقع أو تنجئة الشر وغاية الفكرة عموما

وإلا فإن عملية الرقابة ستدمر كل شيء، ووجه خطابه للرقباء بالقول إنه لا تطبق عليهم مسؤولية الكائن فقط أي صورة الكويت حاليا وإنما مسؤولية الزمان، أي إنهم يجب أن يدركوا تماما أنه بعد عشر سنوات من الآن سنتنتهي الرقابة وتلغى، إلا أن ما قاموا به من منع للكتب لن يلغي، وبالتالي يجب أن يكون هذا المنع في حده الأدنى.

الحرية والرقابة

وقال إن مؤشر الحرية يرتفع كلما كان مؤشر الرقابة في أدنى مستوياته، والعكس صحيح تماما، لافتا إلى أن ما يتحكم في المعادلة ومستواها هو الوعي الاجتماعي، فكلما زاد الوعي انتفت الحاجة للرقابة وارتفعت نسب الحرية. وأكد الحسيني أنه مع الرقابة المسبقة على الكتب التربوية فقط لأنها كتب إلزامية للطلاب، بعكس الكتب العادية غير الملزمة، فالقارئ لديه حرية الاختيار لما يقرأ وبالتالي سيتوجه إلى الكتب التي تناسبه بمرء إرادته. وأوضح أن الكتب المنوعة التي

المسبقة على الصحف حينذاك جعلتها متشابهة إلى حد كبير، حيث كان هناك وقتها 5 صحف فقط، وكانت تخضع لرقيب من وزارة الإعلام فاصحت كل الأخبار المحلية متشابهة ما أدى إلى مشكلة اقتصادية لدى هذه الصحف بسبب انخفاض نسب المبيعات والإيرادات الاعلانية، فابتعدت الصحف عن الاهتمام بالمادة المحلية نحو المواضيع العربية والدولية لكي تحافظ على استمراريتها.

الرقابة الذاتية

وأوضح أنه بعد الاحتلال العراقي للغاشم وتحرير الكويت وترسخ صورة الوحدة الوطنية التي شكلت التمازج أي احتذى على مستوى العالم، أمر سمو أمير الكويت حينها الشيخ جابر الأحمد، رحمه الله، برفع الرقابة المسبقة على الصحف، فبدأت مرحلة أخرى من العمل الصحافي حيث باتت الصحافة نشطة جدا وعنفية أحيانا، ومنوعة الاتهامات والميول وتتمتع بحرية في طرح الأفكار ما عزز جو الحرية وحل المشكلة مع الصحف عبر الرقابة الذاتية، ولفت إلى أن الرقابة الذاتية لدى الصحف حاليا تنتج من الإدراك التام بأن أي مخالفة لقانون المطبوعات سيعرض الصحيفة والإفراد العاملين فيها للمسائلة أمام القضاء، وهذا ما يعزز حس المسؤولية. وأشار الحسيني مسألة نشر مضمون الكتب المنوعة في الصحف، لافتا إلى أن عددا كبيرا من الكتب التي يتم منعها يتم نشرها في الصحف ويشار إلى الأجزاء التي أدت إلى منعها دون اعتراض من أحد، ما يدل على أنه في كثير من الأحيان تكون الرقابة

تجربة الصحافة

وتحدث الحسيني عن تجربة الصحافة الكويتية التي كانت في الماضي تخضع للرقابة المسبقة ثم تحولت للرقابة الذاتية واللاحقة، لافتا إلى أن الصحافة الكويتية يعود تاريخها إلى العام 1928 مع صدور أول مجلة كويتية، ثم تم تنظيم عمل المطبوعات في منتصف الخمسينيات إلا أن أول قانون فعلي للمطبوعات صدر في العام 1961 وتم تعديله في العام 1976 وكان ينص على الرقابة المسبقة على الصحف، وقال إن الرقابة

الانتقال من الرقابة المسبقة

على الكتب إلى الرقابة اللاحقة

على غرار ما حصل

مع الصحافة الكويتية منذ

1992 سيكون

أمرأ مفيدا جدا

الرقابة «مهنة» وليست «مهنة»

وعلى الرقيب أن يضع في

اعتباره صورة الكويت أمام

العالم.. انظروا ماذا كتبت

«نيويورك تايمز»!

يمكن الاستفادة من تجريبي

الصحافة الكويتية مع الرقابة

الذاتية.. ومعارض الكتب

في الدول العربية

والخليجية

كثير من المواد

التي تسببت في منع نشر كتب

أعيد نشرها في الصحف.. بلا

أي مشاكل أو اعتراض!

وجهة نظر المعنيين.. والرد على مقال «نيويورك تايمز»

رقباء: هناك تجنُّ ظالم على الرقيب فقرار المنع لا يكون فردياً بل وفق آلية محددة

لقد صورت تلك المقالة لدى القارئ الرقيب بأنه هو يمنع تلك الكتب ويكون ذلك حسب أهوائه، وأنه يفترق إلى التنوع الثقافي الأدبي، وهذا تجن ظالم على موظفي الرقابة، علما أنهم يحملون الشهادات الجامعية العليا ويقومون بعملهم على أكمل وجه وفق قانون العلياء وصريح. ولم تكن تلك المقالة منصفة، فقد وضعت رقبة الرقيب تحت مصفلة الاتهام زورا بلا رحمة، ولم تترك له المجال ليدافع عن نفسه، وتنادى كاتب المقال أن أغلب أصحاب دور النشر والمكتبات «الحلية» أو ممن يسمون أنفسهم بـ«الكُتاب أو الأدباء» هدفهم الرئيسي هو التجارة من خلال بيع الكتب لكسب المال أو الشهرة الشخصية أو اللاتين معاً، بعكس الرقيب الذي لا مصلحة له.

الكتب أكثر من منعها. وتعبقيا على عرض الزميل الحسيني لمقال «نيويورك تايمز» الذي يهاجم الرقباء، علّق مشاري الغانم أحد ممثلي المجاميع الثقافية قائلا: «في الحقيقة أزعني جدا ما ذكر في المحاضرة التي قامها مدير تحرير جريدة «الأنباء» الزميل محمد العيسى، لاسيما حين شرح فيها المحاضر على شاشة العرض مقالا نشر في إحدى الصحف العالمية، فقد عبر المقال عن استياء جواز بعض الأدباء الكويتيين من وزارة الإعلام لعدم جواز بعض كتبهم.. وأنهم القوا اللوم الأكبر على موظفي الرقابة! لقد كان المقال مستقزرا جدا، حيث تسبب في إثارة حفيظة عدد من موظفي الرقباء المتواجدين في القاعة، واقتبل الحديث إلى ساحة الاحتدام بين مؤيد ومعارض.

بعد المحاضرة كان هناك عدد من المداخلات التي أكد خلالها الرقباء على أن عملهم يقتصر على تطبيق القانون، حيث تحدثت أحدها عن المراحل التي تمر فيها عملية الرقابة على الكتب من الرقيب أول ثم رئيس القسم فمدير الإدارة ثم عرض التقرير على لجنة مؤلفة من 7 أشخاص منهم 5 من خارج الوزارة ومن ثم على لجنة التظلمات، وبعد هذه العملية اتخاذ القرار في الكتاب. واعترض الرقباء الحاضرون على اتهامهم من قبل بعض الجهات بأنهم يتلقون الأموال لمنع بعض الكتب وهذا اتهام باطل وغير مقبول بالمطلق. وتطردت المداخلات إلى أن الرقيب يتعرض للمسائلة أحيانا بسبب سماحه ببعض الكتب ويقف أمام النيابة العامة، إلا أن القضاء عادة ما يكون إلى جانب نشر

رقابة في الصباح واستمتاع بالقراءة في المساء!

قال أحد الرقباء إنه وزملاؤه يقومون بجهود كبيرة جدا في الرقابة على الكتاب، مضيفا «أراقب الكتاب صباحا وفق ما ورد في القانون، ثم أصطحبه معي مساء لقراءته والاستمتاع به من باب حب القراءة».

من أجواء الندوة

- عرض الحسيني خلال اللقاء إحدى تجاربه مع الرقابة والتي تتلخص في حذف عرض نبذة عن كتاب «كفاحي» لهتار نشرها على تطبيق انستغرام في حساب «انستاكبت» وذلك بعد وضع «الويست» بأقل من 24 ساعة حيث تلقى الحساب رسالة من انستغرام تبلغه بحذف صورة الكتاب والنبذة عنه لا لا يتناسب مع «مبادئ المجتمع»، لافتا إلى أن العرض حينها لم يكن يشجع على الإعجاب بهتله وإنما مجرد تلخيص لما ورد في كتابه، وهذا يدل على أن الرقابة موجودة في كل مكان لكنها لاحقة.
- أصدر الحسيني توصية أمل أن يتم العمل بها في الوزارة وتتخلص في فتح المجال أمام الرقباء لوضع رأيهم حول الكتاب في نهاية تقريرهم حول المخالفات الموجودة في الكتاب ورفع رأيهم للجنة وليس نقلهم للوقائع فقط، وذلك للاستفادة من خبراتهم الطويلة في قراءة الكتب وما اكتسبوه من خبرة في التفريق بين ما هو مفيد للمجتمع وما يقصد به الإساءة إليه.
- شارك الكتاب عبدالوهاب الحمادي في إحدى المقاطع فطلب من الرقيب أن يتابع أحكام القضاء الصادرة رفضا لمنع بعض الروايات ويقارنها بتقريرهم الخاصة بالمنع، لافتا إلى أنه تم منع رواية له بسبب تصويره شخصيات عنصرية فيها، مؤكدا أن هدفه من خلاله كان إيصال رسالة للمجتمع للانتباه من هؤلاء الأشخاص الموجودين فعلا.
- أدار الندوة عضو لجنة مشروع رخصة الرقيب من وزارة الدولة لشؤون الشباب عبدالرحمن الجاسر فأكد على أهمية موضوع الندوة ونقل التجارب فيما يخص الرقابة المسبقة واللاحقة على الصحف.